

التقرير الإحصائي الشهري

أبريل 2023





المرصد المصري للصحافة والإعلام

برنامج الرصد والتوثيق حرية الصحافة والإعلام والتعبير في الميزان التقرير الإحصائي الشهري أبريل 2023

إعداد وتحرير وحدة الرصد والتوثيق

> إخراج فني الوحدة الإعلامية

الفهرس

1	• مقدمة
2	• أولاً: الملخص التنفيذي
3	• ثانياً: نموذج التحليل الإحصائي والبيانات الوصفية للانتهاكات
6	• ثالثاً: السرد التفصيلي للوقائع
8	• رابعاً: التحليل الإحصائي للانتهاكات
17	• خامساً: نظرة على حالات خارج المعايير وانتهاكات مُّسجلة بأثر رجعي
18	• سادساً: الدليل المفاهيمي والمنهجي والمعايير العامة للرصد والتوثيق

مقدمة..

تُعد حرية الرأي والتعبير واستقلالية وسائل الإعلام، من ركائز المجتمع الديمقراطي الأساسية، ومن ثَم يجب تعزيز حرية الصحافة، وتوفير الحماية والظروف الآمنة للصحفيين والإعلاميين؛ إذ يُناط بهم توعية المواطنين، وكشف الحقائق ومواجهة المسؤولين وصُنّاع القرار بالأخطاء التي يرتكبونها.

ويكشف الواقع في مصر، عن تراجع ملحوظ في حرية الصحافة والإعلام؛ حيث يتعرّض الصحفيون/ات والإعلاميون/ات لانتهاكات عدة، بداية من المنع من التغطية الصحفية، وحجب المواقع الإلكترونية، مرورًا بإيقاف البرامج التليفزيونية ومنع نشر المقالات، وقد ينتهي الأمر بالصحفي/ة أو الإعلامي/ة في السجن، وذلك عبر حملات القبض والاحتجاز غير القانوني التي يواجهها الصحفيون/ات والإعلاميون/ات، والاتهامات الفضفاضة التي يواجهونها، كنشر أخبار كاذبة والانضمام لجماعة أسست على خلاف القانون، كل هذا يجعل مناخ العمل الصحفي والإعلامي في مصر "مغامرة خطرة".

وفي إطار هذا المشهد، تهتم مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، بإصدار تقريرها الإحصائي الشهري؛ حيث يتم استعراض تفصيلي للانتهاكات التي تعرّض لها الصحفيون/ات والإعلاميون/ات في مختلف محافظات الجمهورية على مدار الشهر، وذلك بجانب تقديم التحليل الإحصائي المُبسّط لها، مما يتم رصده وتوثيقه، من خلال مراسلين المرصد الميدانيين أو فريق الوحدة القانونية، أو عبر التواصل المباشر، وتسجيل شهادات الضحايا، من خلال وحدة الرصد والتوثيق، وفقًا لمعايير دولية مفاهيمية ومنهجية في الرصد والتوثيق واستقصاء الحقيقة، وذلك بهدف إتاحة المعلومات والمناصرة الحقوقية، لتحسين أوضاع حقوق الإنسان، وإبلاغ الرأي العام بكافة المُستجدات في ملف حرية الصحافة والإعلام والتعبير.

أولًا: الملخص التنفيذي

رصدت وحدة الرصد والتوثيق خلال شهر أبريل 2023، إجمالي 4 انتهاكات وفق معايير المرصد؛ حيث تم توثيق جميعها بشكل مباشر، كما تم خلال الشهر توثيق خمسة انتهاكات جديدة بأثر رجعي في شهور سابقة، بجانب ثلاث حالات أخرى تم التحقق من عدم توافقها كانتهاك مع المعايير الداخلية.

ومن حيث نوع الانتهاك، كان هناك قرارين لـ "تجديد الحبس على ذمة التحقيقات"، فيما تكررت كل من "سب وقذف" و "احتجاز غير قانوني" مرة واحدة، وقد توّزعت الانتهاكات جغرافيًا بين محافظتي القاهرة والجيزة بالتساوي بعدد 2 لكل منهما، وهو الأمر نفسه لنوع جهة عمل المُعتدي، مناصفة ما بين فئتي "جهات قضائية" و"مؤسسات رياضية"، ووفقًا لتخصص الضحية، فقد تعرّضت فئة "صحفي" لحالتي انتهاك، فيما تعرّض إداري ومحرر واحد للانتهاك، أما من حيث "النوع الاجتماعي للضحية"، فقد كان نصيب الرجال 3 انتهاكات فيما كان انتهاك واحد لصحفية.

• البُعد الجغرافي والزمني للتقرير:

يلتزم التقرير الشهري بالحدود الزمنية والجغرافية المعنية؛ إذ يُغطي الانتهاكات التي تعرّض لها الصحفيون/ات والإعلاميون/ ات في الفترة خلال شهر أبريل 2023 في جميع محافظات مصر.

- التعريف العام لـ"أنواع الانتهاكات" الواردة في هذا التقرير:
- 1. سب وقذف: وفقًا للقانون المصري، إذا أسند شخص لغيره واقعة أو اتهمه بأمور صريحة وواضحة، أدت إلى احتقار أهله ووطنه له، أو ما تضمن خدش شرفه عمدًا.
 - 2. تجديد الحبس على ذمة التحقيقات: سواءً أمام النيابة لأول مرة أو قرارات استمرار حبس.
- 3. استيقاف / احتجاز غير قانوني: استيقاف الصحفي/الإعلامي لمدة زمنية محددة، سواءً مع ترحيله إلى مكان احتجاز أو لا، سواءً تم تقييده أو لا، وغالبًا يكون مصحوبًا بتفتيش تعسفي، واستجواب غير رسمي، ليتم إطلاق سراحه بعدها دون تحرير محضر.

ثانيًا: نموذج التحليل الإحصائي والبيانات الوصفية للانتهاكات:

يشمل التقرير على تصنيف الانتهاكات وفقًا للمعايير الخاصة بالمرصد إلى 18 تصنيف (متغير إحصائي) من البيانات الوصفية من أجل العرض الإحصائي:

أولاً: الإطار العام للحدث:

- 1. النطاق الزمني (الأسبوع/ الشهر/ الربع): يشمل تقسيم الحالات حسب الإطار الزمني لحدوث واقعة الانتهاك.
 - 2. النطاق الجغرافي (المحافظة): يشمل تقسيم الحالات حسب محافظة حدوث الواقعة.
 - 3. نوع التوثيق: يشمل تقسيم الحالات كون التوثيق تم بشكل مباشر أو غير مباشر.
- 4. تصنيف وسيلة التوثيق: يشمل تقسيم حالات التوثيق حسب كونها من خلال توفر أدلة مادية، أو كقرار رسمي معلن، أو عبر تواجد ميداني، أو تسجيل شهادة مباشرة، أو من خلال جهات حقوقية، أو صحفية.
 - 5. نوع الانتهاك: يشمل تقسيم الحالات حسب نوع الانتهاك نفسه.

ثانياً: بيانات وصفية لحالة الانتهاك:

- 6. نوع الحق: يتم تقسيم الانتهاكات إلى حرية صحافة وإعلام، أو حرية تعبير للصحفيين، أو العدالة الجنائية، أو الحق في السلامة الشخصية داخل مكان الاحتجاز.
- 7. **نوع الضرر:** يتم تقسيم الضرر الواقع على الضحية حسب نوعه؛ إما كونه بدنيًا، أو معنويًا، أو حركيًا، أو لوجستيًا، أو مهنيًا.
 - 8. أثر الضرر: يتم تقسيم مدة الضرر الواقع على الضحية؛ إما كونه مستمرًا أو مؤقتًا.
- 9. السياق الجغرافي للانتهاك: يتم تقسيم الانتهاكات إلى سياقات مكانية مثل حدوثه داخل مكان احتجاز، أو مؤسسة عدالة، أو مؤسسة صحفية، أو كون حدوثه ميدانياً أو رقمياً.
- 10. السياق التنظيمي للمتضرر: يتم تصنيف المتضرر/الضحية إلى مؤسسي (استهداف الانتهاك مؤسسة، أو عمل مؤسسي جماعي، وليس شخصًا بعينه) أو شخصي.

ثالثاً: بيانات وصفية للضحية:

11. النوع الاجتماعي: يتم تقسيم الضحايا إلى صحفيين/إعلاميين (الذكور بشخوصهم)، أو صحفيات/إعلاميات (الإناث بشخوصهن)، أو شخصيات اعتبارية (في حالة استهدف مؤسسة)، أو انتهاك جماعي (حال استهداف الانتهاك لمجموعة صحفيين/ات أو إعلاميين/ات بشكل جماعي).

- 12. تخصص الضحية: يتم تقسيم الضحية حسب صفتهم الوظيفية بالواقعة مثل: محرر، أو مراسل، أو مصور، أو مقدم برامج، أو معد برامج، وغيرهم.
- 13. نوع جهة عمل الضحية: يتم تقسيم جهة عمل الضحية حسب نوعها إلى وسيلة إعلام رقمية (مواقع صحفية إلكترونية)، أو مطبوعة صحفية (صحف تصدر بشكل دوري)، أو وسيلة إعلام مسموعة (الراديو)، أو وسيلة إعلام مرئية (القنوات التلفزيونية).
 - 14. نوع الوسيط: يتم تصنيف جهة عمل الضحية إما كونها عملًا إعلاميًا أو صحفيًا.
- 15. ملكية جهة عمل الضحية: يتم تصنيف جهة عمل الضحية إلى قومية (حكومية محلية)، أو محلية خاصة، أو أجنبية.

رابعاً: بيانات وصفية للمعتدي:

16. نوع جهة عمل المعتدي: يتم تقسيمها حسب نوع جهة الاعتداء مثل: مؤسسات رياضية، أو جهات أمنية، أو قضائية، أو جهات تنظيمية للصحافة، أو مدنيون وغيرهم.

17. ملكية جهة المعتدي: يتم تقسيم جهة الاعتداء إلى قطاع حكومي، أو خاص، أو مجتمع مدني، ومساحة عامة (الصحافة والأندية الرباضية والمؤسسات الثقافية).

18. صفة الشخص المعتدي: يتم تصنيف الشخص القائم بالاعتداء حسب صفته داخل جهة العمل مثل: كونه مسؤولًا أول، أو إداريًا، أو موظفًا/عاملًا، أو صفته كمأمور ضبط قضائي، أو ذو صفة قضائية، أو كونه شخصًا طبيعيًا بدون صفة وظيفية محددة.

وبتم توزيع مسارات العروض الإحصائية لأربع جزئيات متر اتبة كما يلى:

أولاً: الإطار العام للحدث:

- 1. عرض إحصائي بين (الأسبوع نوع الانتهاك).
- 2. عرض إحصائي بين (المحافظة نوع التوثيق).
- 3. عرض إحصائي بين (المحافظة تصنيف وسيلة التوثيق).

ثانياً: بيانات وصفية لحالة الانتهاك:

- 4. عرض إحصائي بين (تخصص الضحية نوع الحق).
- 5. عرض إحصائي بين (تخصص الضحية نوع الضرر).
- 6. عرض إحصائي بين (تخصص الضحية أثر الضرر).
- 7. عرض إحصائي بين (تخصص الضحية السياق الجغرافي للانتهاك).

8. عرض إحصائي بين (تخصص الضحية - السياق التنظيمي للمتضرر).

ثالثاً: بيانات وصفية للضحية:

- 9. عرض إحصائي بين (نوع الانتهاك تخصص الضحية).
 - 10. عرض إحصائي بين (نوع الانتهاك النوع الاجتماعي).
- 11. عرض إحصائي بين (نوع الانتهاك نوع جهة عمل الضحية).
 - 12. عرض إحصائي بين (نوع الانتهاك نوع الوسيط).
- 13. عرض إحصائي بين (نوع الانتهاك ملكية جهة عمل الضحية).

رابعاً: بيانات وصفية للمعتدى:

- 14. عرض إحصائي بين (الأسبوع نوع جهة عمل المعتدي).
 - 15. عرض إحصائي بين (الأسبوع ملكية جهة المعتدي).
- 16. عرض إحصائي بين (الأسبوع صفة الشخص المعتدي).

ثالثًا: السرد التفصيلي للوقائع

• الأسبوع الأول 7-1 أبريل:

• يوم 5 أبربل – انتهاك واحد - تجديد حبس الصحفي رؤوف عبيد لمدة 45 يومًا:

في 5 أبريل، حضرت الوحدة القانونية بالمرصد جلسة نظر تجديد حبس الصحفي رؤوف عبيد أمام الدائرة الأولى إرهاب محكمة جنايات القاهرة، المنعقدة في مجمع المحاكم بمركز إصلاح وتأهيل مدينة بدر، وذلك في القضية رقم 670 لسنة 2022 حصر أمن دولة عليا، بتهمة انضمام لجماعة إرهابية ونشر أخبار كاذبة، وقد قررت المحكمة تجديد حبس الصحفي لمدة 45 يوم. وأوضح محامي المرصد، أن الجلسة انعقدت دون وجود المتهم أمام شاشة العرض.

وكانت قوات الأمن ألقت القبض على الصحفي يوم 7 يوليو 2022، وجرى احتجازه في مكان غير معلوم، حتى تاريخ عرضه على نيابة أمن الدولة العليا في 18 يوليو 2022، والتحقيق معه في الاتهامات سالفة الذكر.

- الأسبوع الثاني 14-8 أبريل:
 - •لم يتم تسجيل انتهاكات.
- الأسبوع الثالث 21-15 أبريل:
- •يوم 16 أبريل انتهاك واحد تجديد حبس الصحفي مصطفى الخطيب لمدة 45 يومًا:

في 16 أبريل، حضر محامي المرصد جلسة تجديد حبس الصحفي مصطفي الخطيب، أمام محكمة جنايات القاهرة المنعقدة في مركز إصلاح وتأهيل بدر، على ذمة القضية رقم 488 لسنة 2019 حصر أمن دولة عليا، تهمة الانضمام لجماعة إرهابية ونشر أخبار كاذبة، والاشتراك في اتفاق جنائي بغرض ارتكاب جريمة إرهابية، وطلب الدفاع إخلاء سبيل الصحفي بأي ضمان تراه المحكمة، واحتياطيًا إعمالًا لنص المادة 201 إجراءات جنائية، وقررت المحاكمة تجديد حبس الصحفي لمدة 45 يومًا.

•الأسبوع الرابع 30-22 أبريل:

• يوم 25 أبريل – انتهاك واحد - قذف مرتضي منصور لرئيس تحرير مصر العربية عادل صبري:

رصد المرصد المصري للصحافة والإعلام، واقعة قذف من مرتضى منصور رئيس نادي الزمالك سابقًا ضد موقع مصر العربية، ورئيس تحريره عادل صبري؛ حيث وصفه مرتضى بأنه موقع إخواني، بالإضافة إلى قذف رئيس تحريره عادل صبري بأنه "إخوانجى إرهابي".

جاء ذلك خلال فيديو على موقع يوتيوب أمس 25 أبريل 2023، يرد فيه مرتضى منصور على شائعة منعه من دخول نادي الزمالك، الذي كان يترأّسه سابقًا، وعلى الجانب الآخر، نفى عادل صبري ما أثاره مرتضى منصور ضد موقع مصر العربية، مؤكدًا أن الموقع مُغلق تمامًا عن العمل منذ 3 سنوات، وهو ما تم توثيقه ضمن انتهاكات حرية الصحافة والإعلام.

•يوم 25 أبريل - انتهاك واحد - احتجاز الصحفية أسماء حسانين داخل نادي الزمالك:

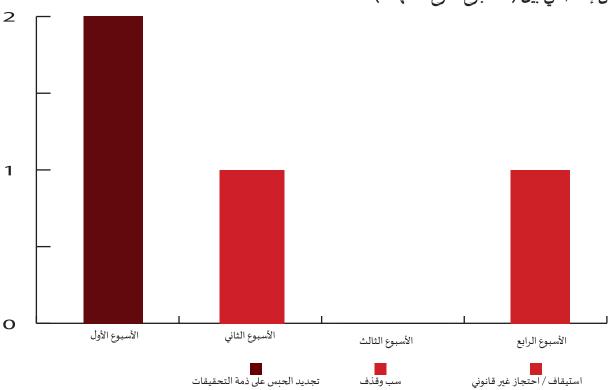
أعلنت الصحفية أسماء حسنين، في تدوينة لها عبر صفحتها الشخصية على موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك، تعرّضها للاحتجاز داخل نادي الزمالك الرياضي، وجاءت تدوينة الاحتجاز بعد سلسلة فيديوهات بث مباشر نشرتها الصحفية من داخل النادي، توثّق لحظة دخول المستشار مرتضى منصور النادي، وقيامه بصرف أعضاء النادي من المقر، بدعوى أن النادي يغلق أبوابه رسميًا في العاشرة مساءً.

من جانبه طلبت الصحفية النجدة لإنقاذها، فيما تواصل خالد البلشي نقيب الصحفيين وأعضاء بمجلس النقابة معها هاتفيًا للاطمئنان عليها، ومتابعة الوضع، وخرجت الصحفية أسماء حسنين بعد احتجازها داخل نادي الزمالك، وتوجّهت إلى قسم شرطة العجوزة لتحرير محضر بالواقعة.

رابعًا: التحليل الإحصائي للانتهاكات

أولاً: الإطار العام للحدث:

1. عرض إحصائي بين (الأسبوع - نوع الانتهاك).



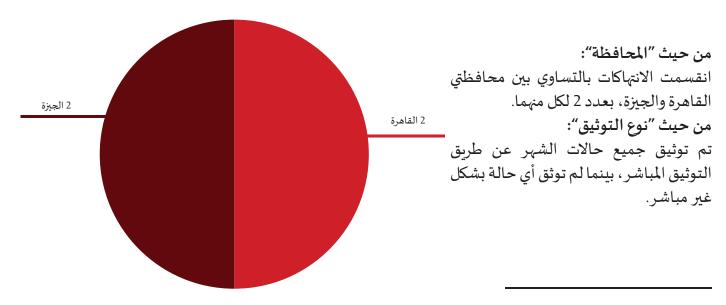
من حيث "الأسبوع":

شهد الأسبوع الرابع من أبريل 2023، العدد الأكبر من انهاكات الشهر، بإجمالي حالتين، فيما تم رصد انهاك وحيد في كل من الأسبوع الأول والثالث.

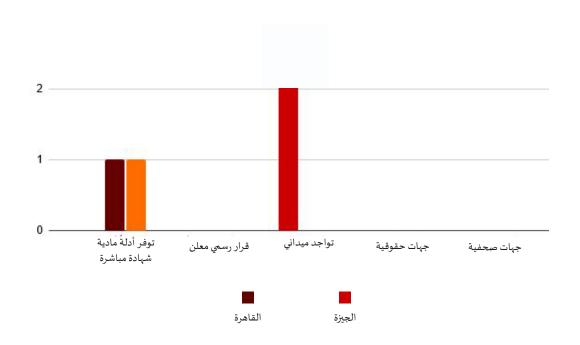
من حيث "نوع الانتهاك":

تنوّعت الانتهاكات فقد تكرر "تجديد الحبس على ذمة التحقيقات" مرتين، بينما كانت هناك حالة وحيدة لكل من "سب وقذف" و"احتجاز غير قانوني".

2. عرض إحصائي بين (المحافظة - نوع التوثيق)



3. عرض إحصائي بين (المحافظة - تصنيف وسيلة التوثيق).

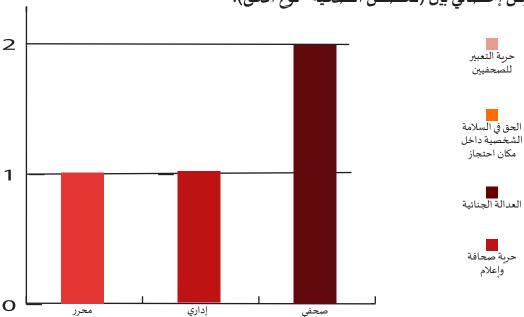


من حيث "تصنيف وسيلة التوثيق":

تم توثيق حالتين عبر "التواجد الميداني خلال الواقعة" للفريق القانوني، فيما تم تسجيل حالة انتهاك من خلال "توفر أدلة مادية"، وأخرى عبر "شهادة مباشرة".

ثانياً: بيانات وصفية لحالة الانتهاك:

4. عرض إحصائي بين (تخصص الضحية - نوع الحق).

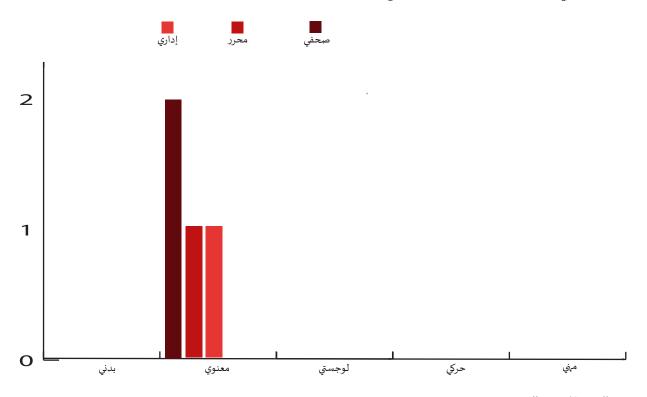


من حيث "تخصص الضحية":

جاءت فئة "صحفي" في المركز الأولى بحالتين انتهاك، فيما تم استهداف "إداري" و"محرر" مرة واحدة خلال الشهر. من حيث "نوع الحق":

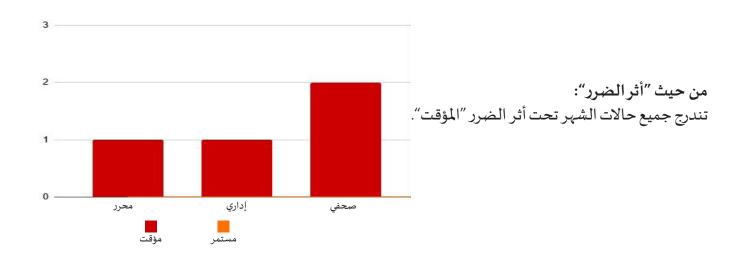
كانت "العدالة الجنائية" هي نوع الحق الأكثر تكرارًا خلال أبريل بعدد 3 مرات، فيما كان هناك انتهاك وحيد يتصل ب"حرية الصحافة والإعلام".

5. عرض إحصائي بين (تخصص الضحية - نوع الضرر).

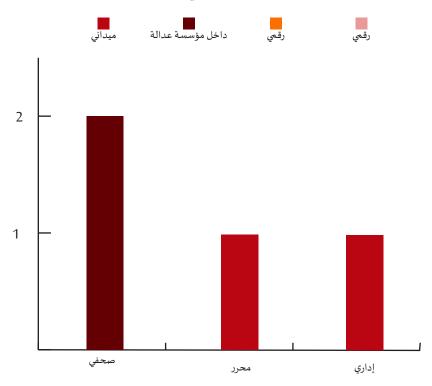


من حيث "نوع الضرر":

جميع حالات الشهر تندرج تحت نوع الضرر "المعنوي".



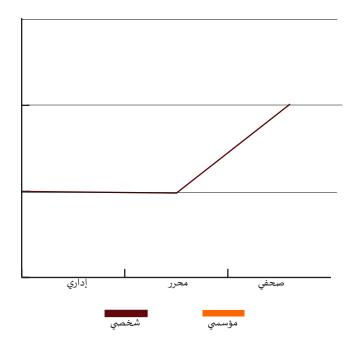
7. عرض إحصائي بين (تخصص الضحية - السياق الجغرافي للانتهاك).



من حيث "السياق الجغرافي للانتهاك": تنوع السياق الجغرافي للانتهاكات بالتساوي بين حالات "داخل مؤسسة عدالة" و"ميداني"، بعدد حالتين لكل منهما.

<u>L</u>

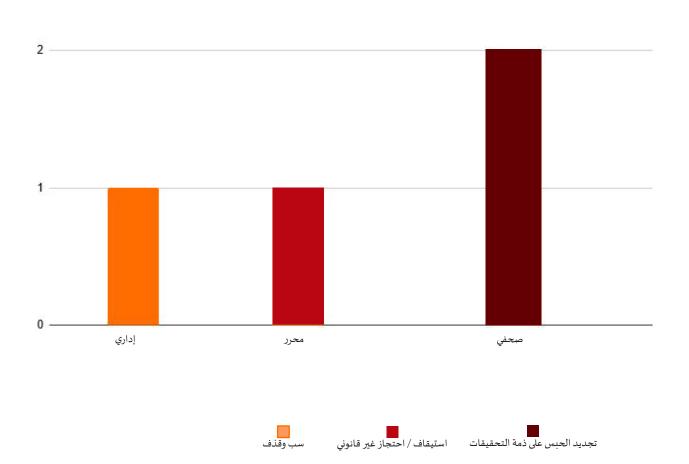
8. عرض إحصائي بين (تخصص الضحية - السياق التنظيمي للمتضرر):

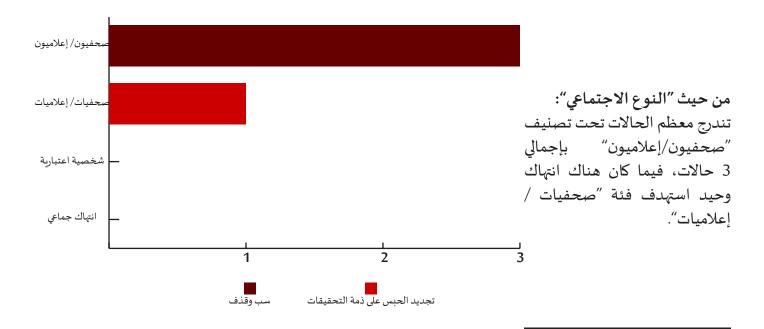


من حيث "السياق التنظيمي للمتضرر": وقعت جميع الانتهاكات ضمن السياق "الشخصي"، وليس المؤسسي للمتضرر.

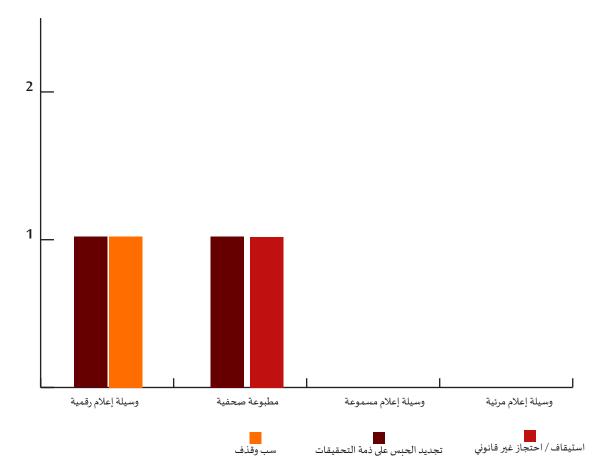
ثالثاً: بيانات وصفية للضحية:

9. عرض إحصائي بين (نوع الانتهاك - تخصص الضحية).

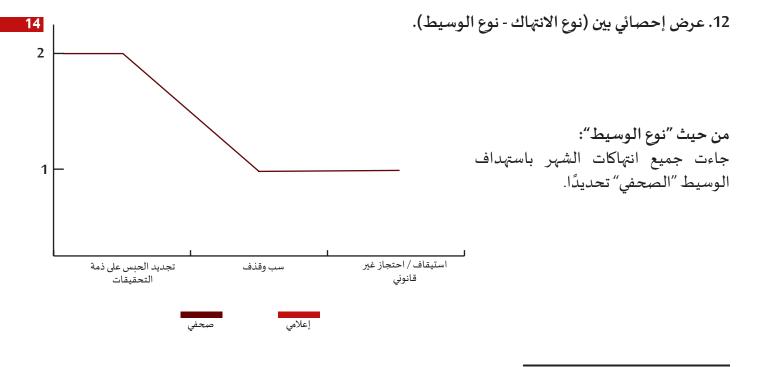




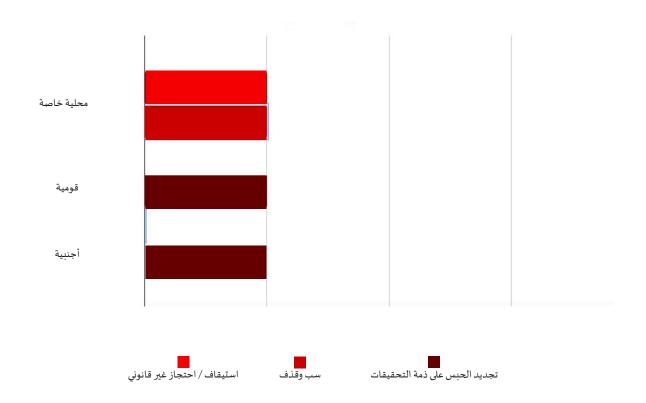
11. عرض إحصائي بين (نوع الانتهاك - نوع جهة عمل الضحية).



من حيث "نوع جهة عمل الضحية": جاء توزيع نوع جهة عمل الضحية بالتساوي، بين فئتي "وسيلة إعلام رقمية" و"مطبوعة صحفية".



13. عرض إحصائي بين (نوع الانتهاك - ملكية جهة عمل الضحية)

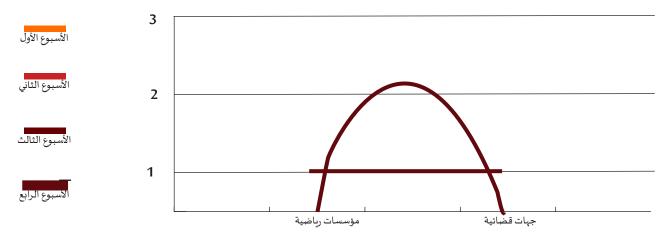


من حيث "ملكية جهة عمل الضحية":

جاءت ملكية جهة عمل الضحية بين ثلاث تصنيفات، فقد تصدّرت "الجهات المحلية الخاصة" القائمة بعدد حالتين، فيما جاءت كل من جهات "قومية" و"أجنية" بانتهاك وحيد.

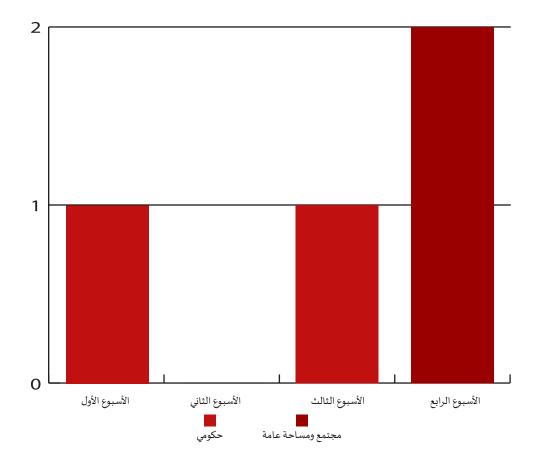
رابعاً: بيانات وصفية للمعتدي:

14. عرض إحصائي بين (الأسبوع - نوع جهة عمل المعتدي)

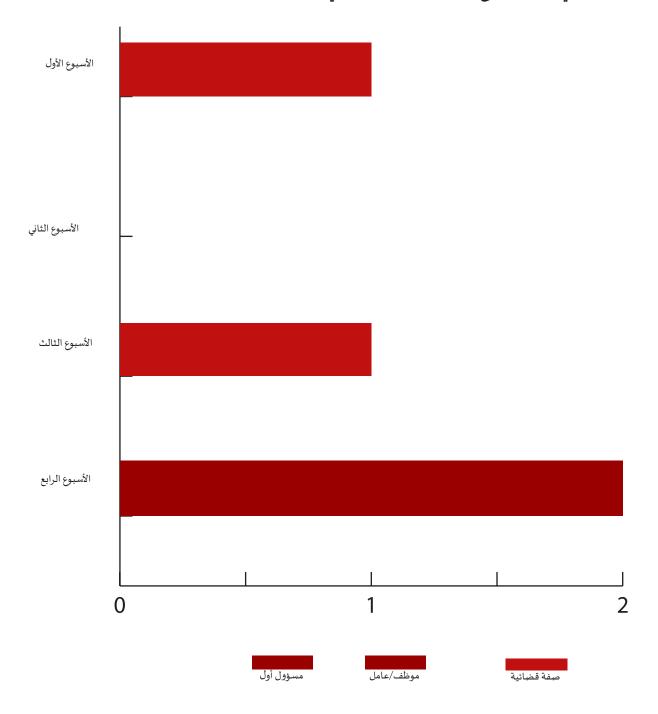


من حيث "نوع جهة عمل المعتدي": توزعت الانتهاكات مناصفةً بين "جهات قضائية" و"مؤسسات رياضية" بعدد حالتين لكل منهما.

15. عرض إحصائي بين (الأسبوع - ملكية جهة المعتدي).



من حيث "ملكية جهة المعتدي": تنوعت ملكية جهة المُعتدي بين فئتين بالتساوي، وهما "حكومي" و"مجتمع ومساحة عامة"، بعدد انتهاكين لكل منهما.



من حيث "صفة الشخص المعتدي": تصدرت القائمة فئة "صفة قضائية" بعدد حالتين، فيما ارتكب كل من "موظف/عامل" و "مسؤول أول" انتهاك واحد خلال الشهر.

خامىئىا: نظرة على حالات خارج المعايير وانتهاكات مُسجّلة بأثر رجعي

أولاً: انتهاكات مُسجلة بأثررجعي:

•يوما 14 أغسطس 2022 و 20 مارس 2023 – أربعة وقائع لـ حجب تغطية لشُعبة المحررين الاقتصاديين من وزير الصناعة والتجارة.

رصد المرصد المصري للصحافة والإعلام، واقعة منع تغطية لشُعبة المحررين الاقتصاديين من وزير الصناعة والتجارة الدكتور أحمد سمير؛ حيث يعاني بعض الصحفيين الذين مُكلفون بتغطية أخبار ومؤتمرات الوزارة من عدم التعاون معهم من قِبل رؤساء الهيئات، بالإضافة إلى منع دخولهم الوزارة.

ووفقًا لشهادة الصحفيين، الأمر لم يتوقف عند ذلك، بل إن الوزير قام يوم الإثنين الموافق 20 مارس 2023، بعقد اجتماع اللجنة المصرية الروسية المشتركة، بحضور صحفيين ووسائل إعلام من روسيا، دون توجيه الدعوة لأي صحفي أو وسيلة إعلام مصرية، بالإضافة إلى ذلك تم دفع أحد الصحفيين من قبل أفراد الأمن، وهو الأمر الخارج عن المُعتاد أثناء تغطية إحدى المؤتمرات قبل رمضان 2023.

وأفادت الشهادة للمرصد، بأن شُعبة المحررين الاقتصاديين رفعت مذكرة عاجلة إلى مجلس النقابة، برئاسة الأستاذ خالد البلشي نقيب الصحفيين، بتاريخ 28 مارس 2023؛ بسبب تضرّر الصحفيين أعضاء الشعبة من مندوبي وزارة التجارة والصناعة من حالة التجاهل المُتعمّد من جانب المهندس أحمد سمير وزير التجارة والصناعة.

•يوم 21 فبر اير 2023 – سب وقذف صحفية بجريدة الوفد

رصد المرصد المصري للصحافة والإعلام، واقعة سب وقذف بأثر رجعي في فبراير الماضي، ضد الصحفية ابتسام محمد محمود من قِبل زميل لها، وعلى أثر ذلك قامت الصحفية بعمل شكوى في الشؤون القانونية في الجريدة، وكذلك في نقابة الصحفيين، وقد تم توثيق الواقعة في شهادة مباشرة للمرصد.

ثانيًا: حالات خارج المعايير:

• يوم 1 أبريل - قذف صحفية على صفحة أخبار نقابة الصحفيين

رصد المرصد المصري للصحافة والإعلام، واقعة قذف في حق صحفية على صفحة تحمل اسم أخبار نقابة الصحفيين، وفوجئت الصحفية شكوى إلى نقابة الصحفيين، وفوجئت الصحفية شكوى إلى نقابة الصحفيين، وحمايةً للخصوصية تم إخفاء التفاصيل الهوياتية، وقد تبيّن عدم اتصال الواقعة بمعايير المرصد.

• يوم 10 أبريل – احتجاز صحفي في مكان غير مخصص لاحتجازه

رصد المرصد المصري للصحافة والإعلام، تفاصيل احتجاز صحفي في قسم الشرطة، بعد بلاغ بقيامه بفعل غير لائق أمام الجيران؛ حيث أمر القاضي الجزئي بإحالته إلى المستشفى، وهو ما لم يتم مع استمراره مُحتجزًا في القسم، وبعدها تدخلت النقابة لحل الأزمة، حمايةً للخصوصية تم إخفاء التفاصيل الهوياتية، وقد تبيّن عدم اتصال الواقعة بمعايير المرصد.

• يوم 17 أبريل – قذف صحفية عبر مو اقع التواصل الاجتماعي

رصد المرصد المصري للصحافة والإعلام، واقعة سب وقذف لصحفية بواسطة صحفي آخر عبر موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك، وحمايةً للخصوصية، تم إخفاء تفاصيل الهوية، وقد تبيّن عدم اتصال الواقعة بمعايير المرصد.

سادسًا: الدليل المفاهيمي والمنهجي والمعايير العامة للرصد والتوثيق

أولا: تعريف "انتهاك حقوق الإنسان":

- المفهوم الحقوق: حسب الأمم المتحدة، حقوق الإنسان هي حقوق متأصلة في جميع البشر ، بغض النظر عن العرق أو الجنس أو الجنسية أو العرق أو اللغة أو الدين أو أي وضع آخر. تشمل حقوق الإنسان الحق في الحياة والحرية، والتحرر من العبودية والتعذيب، وحرية الرأي والتعبير، والحق في العمل والتعليم، وغيرها الكثير. لكل فرد الحق في التمتع بهذه الحقوق دون تمييز. وكل ما يخالف ذلك يعد انهاكاً لحقوق الإنسان.
- المفهوم الإحصائي لحالة الانتهاك: هي كل انتهاك معين لحقوق الإنسان تضرر منه شخص واحد في مكان معين وزمان معين. ويتم تمييزها بـ أربعة متغيرات رئيسية (مكان الانتهاك، توقيت الانتهاك، نوع الانتهاك، شخص واحد متضرر).
- المفهوم الإحصائي لو اقعة الانتهاك: هي كل حدث تم فيه انتهاك أو أكثر لحقوق الإنسان تضرر منه شخص أو أكثر في مكان معين وزمان معين. ويتم تمييزها بـ ثلاثة متغيرات رئيسية (مكان الانتهاك، توقيت الانتهاك)، أي أن واقعة الانتهاك قد تضم عدد من حالات الانتهاك.

- مثال على ذلك، في حالة مثلا حدوث تظاهرة في مكان وزمان معين وأثناء التغطية الصحفية تم التعرض لصحفي بالضرب والتعدي اللفظي، ولصحفي آخر بالتعامل غير اللائق، فإنه بذلك تكون هناك واقعة انتهاك واحدة (مكان وزمان معين)، بينما هناك ثلاثة حالات انتهاك داخل تلك الواقعة (ضرب صحفي + التعدي اللفظي عليه + التعامل غير اللائق لصحفي آخر).

- فلسفة العد للانتهاك الفردي والجماعي:
- الانتهاك الفردي: هو حدث انتهاك كقرار أو إجراء يتم استهداف فيه شخص معين، فإنه يتم العد على أساس كونه حالة انتهاك فردية. مثلا على ذلك، في حالة القبض على عدد من الأشخاص، فإن يتم احتساب القبض على كل شخص على حدة كحالة انتهاك فردية جديدة.
- الانتهاك الجماعي: في حالة حدوث انتهاك كقرار أو إجراء واحد بدون استهداف شخص بعينه، ولكن تضرر منه مجموعة أشخاص مرة واحدة، فإنه يتم العد على أساس كونه حالة انتهاك واحدة ولكن جماعية، وهذا في حالة مثلاً قرار منع التغطية الصحفية لفعالية معينة تضرر منها عدد من الصحفيين الموجودين، فالمقصود من القرار ليس شخص معين، ويتم احتسابه كحالة انتهاك جماعي واحدة.

ثانيا: معايير اعتماد حدوث العمل الصحفي أثناء الانتهاك:

- الصحفي/ الإعلامي الو اقع بحقه الانتهاك: هو كل شخص تعرّض لانتهاك على خلفية تأدية عمله الصحفي/ الإعلامي، وتوفّر للمؤسسة ما يثبت عمله الصحفي/ الإعلامي من خلال عضوية نقابة الصحفيين/الإعلاميين، أو تصريح عمل أو تكليف من مؤسسة صحفية/ إعلامية، أو أرشيف صحفي/ إعلامي، أو شهادة للمؤسسة الصحفية/ الإعلامي عبر منصاتها الإعلامية أو المسؤولين بها.
 - معايير التحقق من حدوث عمل صحفى أثناء و اقعة الانتهاك:

يتم تقسيم الصحفيين إلى فئتين منفصلتين (لن يتم دمجهم في ملفات الانتهاكات سواء في العرض المفصل أو الإحصائي أو التحليلي):

أولاً: الصحفي المني: هو أحد الاحتمالات الآتية:

- منتظم نقابي.
- منتظم غير نقابي.
 - مستقل.
 - متدرب.

ثانياً: المواطن الصحفى: هو أحد الاحتمالين الأتيين:

- نشر إلكتروني لمحتوى صحفي (مواقع تواصل اجتماعي، مواقع مشاركة ملفات، مواقع تدوين)، حيث أن المحتوى الصحفي هو كل مادة خبرية أو صحفية غير متعلقة بأحداث خاصة وشخصية للمواطن.
- مراسلة مؤقتة مع مؤسسة صحفية أو إعلامية، يتم إثباته بتحقق أحد الشروط التالية: (توفر أرشيف صحفي، أو شهادة للضحية، أو شهادة للمؤسسة الصحفية عبر منصاتها الإعلامية أو المسؤولين بها فقط).

معايير إدراج حالة انتهاك لحرية الصحافة والإعلام للصحفي المني، حال تحقق الشروط الآتية معاً:

أولاً: إثبات هوية الصحفي:

- يجب تحقق أحد الشروط التالية: (توفر أوراق كارنيه نقابة الصحفيين، أو تصريح عمل، أو تكليف بمؤسسة صحفية، أو أرشيف صحفي بمؤسسة صحفية، أو شهادة للمؤسسة الصحفية عبر منصاتها الإعلامية أو المسؤولين بها فقط).

ثانياً: إثبات المؤسسة الصحفية:

- يجب تحقق أحد الشروط التالية: (توفر صفحة أو موقع أو مطبوعة للمؤسسة الصحفية، بالإضافة إلى الإعلان بوجود وسيلة تواصل).

ثالثاً: إثبات ممارسة الصحفى المهنة أثناء حالة الانتهاك:

- يجب تحقق أحد الشروط التالية: (تصريح عمل أو تكليف بتلك المهمة الصحفية، أو شهادة للضحية أو الشهود، أو شهادة للمؤسسة الصحفية عبر منصاتها الإعلامية، أو المسؤولين بها فقط).

ثالثا: منهجية الرصد والتوثيق:

مصادر المعلومات:

تعتمد منهجية برنامج الرصد والتوثيق على مصدرين رئيسيين في عملية الرصد هما:

- 1- ما يرد إلى "المرصد" من بلاغات وشكاوى، ويتم توثيقها عبر التواصل مع الشهود والصحفيين/ات والإعلاميين/ات وتجميع الشهادات والأدلة وما إلى ذلك.
- 2- المصدر الثاني يبدأ بالبحث عبر الأرشيف الرقمي للصحافة والمنصات الرسمية والشهادات المنشورة للعامة عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو مؤسسات المجتمع المدني أو محامين معنيين بملف حرية الاعلام.

أما التوثيق ينقسم إلى نوعين؛

- 1- توثيق مباشر: هو ما تم توثيقه بشكل مباشر، عبر فريق عمل المؤسسة، بتواصل مع الضحية أو الشهود أو المؤسسة الصحفية أو المحامين أو توفر أدلة أو معلومات موثقة لجهات رسمية.
- 2- توثيق غير مباشر: هو ما لم يتم توثيقه بشكل مباشر، عبر فريق عمل المؤسسة، فلا يتوفر تواصل مع الضحية أو الشهود أو المؤسسة الصحفية أو المحامين كما لا نتوفر أدلة أو معلومات موثقة لجهات رسمية. قد يكون المصدر الرئيسي جهة حقوقية أخرى، أو صحفية، أو حزبية، أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

يهدف برنامج الرصد والتوثيق، إلى متابعة كافة الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون والإعلاميون والمؤسسات الصحفية والإعلامية في مصر. ويعتمد منهجيته الخاصة في عملية الرصد التي تقوم على 3 محاور رئيسة في رصد الإنتهاكات؛ الأول: الرصد الميداني عبر فريق العمل الميداني، والثاني: التواصل مع الضحايا للتأكد من وقوع انتهاكات بحقهم وتوثيق شهاداتهم، والثالث: يتم في حالة عدم توافر معلومات ميدانية أو تواصل مباشر، ويتم الرصد والتوثيق من خلال الصحف والقنوات عبر وسائل الإعلام الإلكترونية.

وبرنامج الرصد والتوثيق، بمثابة مركز الدائرة لعمل المرصد المصري للصحافة والإعلام؛ حيث يتم من خلاله إبلاغ برنامج الدعم والمساعدة القانونية بالقضايا التي يجب العمل عليها، وإبلاغ البرامج البحثية الأخرى بالقضايا الملحة في هذا التوقيت والتي يستلزم العمل عليها.

المرصد المصري للصحافة والإعلام Egyptian Observatory for Journalism and Media

